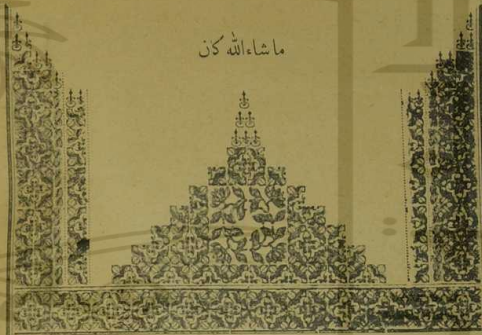


آن لي أن أشرع في المقصود مستمدا من فيض من يده أزمة الفضل
والجود فأقول

المقدمة

إعلم أن الحج والعمرة يستقران بذمة المسلم بأحد أربعة أشياء الأول
الاستطاعة فإذا استطاع البالغ الماعول الحري بنفسه أو غيره وجب عليه
كل من الحج والعمرة مرة واحدة في عمره وهذه باصل الشرع فان لم
يخش الموت أو العنقب أو تلف ماله كان الوجوب مترخيا ثم ان فعل
ذلك في سنة الاستطاعة أو غيرها فذاك وان لم يفعل حتى مات أو عضب
وجب على وليه في الموت أن يفعل ذلك عنه من تركته ان خاف تركه
ووجب على نفس من عضب أن يستنقب من يفعل ذلك عنه فورا فان لم
يفعل حتى مات فعلى ماسر في الموت والله اعلم الترتي الانفساد فمن تلبس
بنسك ولو تطوعا ثم أفسده وجب عليه قضاءه ولو رقيقا وصدا
ويحصل بالقضاء ما كانت مقصودا بالاداء من فرض أو تطوع فلو
أفسد التطوع ثم نذر حججا وأراد تحصيل المنذور بمحجة القضاء لم
يحصل له ذلك نعم ان كان المسد أجيرا انقلب له وعليه الكفارة
والمغني في فاسده والقضاء ثم ان كان اجارة عين افسخت والا فلا
ويقع القضاء عنه لاعتن مستأجره فيلزمه حبة اخرى له ويبدأ بالقضاء
وله الذبابة من يبيع حبة لاجارة ولو في سنة لا فساد فان تأخر عنها
فلا مستأجر المصوب النسخ ويفعل ولي الميت ما فيه المصلحة كما سيأتي

ما شاء الله كن



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على اشرف المرسلين * سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين * أما بعد فيقول العبد الذليل أحمد بن
عبد الرحمن باجنيد هذه رسالة فيما يتعلق بفعل النسك والزيارة عن
الغير جمعها للتقريب من كتب الأئمة الاعلام جمعني الله بهم في دار
السلام فن الكتيب المجموعة منها هذه الرسالة التحفة والتمية
وحواشيهما والروض وشرحه وحواشيه والانوار وحواشيه وفتح
الجواد وحواشيه وفتاوى ابن حجر والرائس والبقية وعماد الرضا
وغيرها وحبيتها غاية المطلوب فيما يتعلق بفعل النسك عن الميت
والمعصوب وترتيبها على مقدمة وستة أبواب وست ثمان وخاتمة وقد

أن